

لا اصحك ما زيد اكلت كذاك حار و جرد متعلق
 مجزوي خبر مقدم وسبق منه امور وخبر بالتقوية
 مضاف اليه وما مفعول لسبق لانه مصدر يعمل عمل
 الفعل وانما فيه صفة لما وهو مجرور بكسرة مقدره
 منع من ظهورها كون الربي وتقولم وقولم محيي الفا
 فا الفصيحة وهي فعل امر وفا عمل مستر وجواب تقديم
 است و با جارد مجرور متعلق به ومتلوته حال من
 اليه يربا ولا حرف عطفي وتاليه معطوف على متلوته
 وقيل لا بمعنى غير والتقدير وسبق خبر ما التناضية
 كالت كذاك اذا علمت ذلك فحيي با حاله كونها متلوته
 بالتالية وجا عمل المعني انما التناضية اذا
 تقدمت على فعل من الاعمال المتقدمة سواء كان
 نقدا عليه شرطية عمل الم لا يتبع تقديم خبر هذا
 الفعل عليها كاستثناء تقدمه على ما الذي خلة
 على و ام فيما تقدم لان ما المصدره وقولم محيي بها
 امر قال بعضهم لا حاجة له لانه استفيد من قوله
 كذاك سبق انما لانه اذا امتنع سبق الخبر لا لا تكون
 الاستبوعه لانه لغة لغبرها واجب بان في الاثبات
 به فائده وهو فائدة حكم الاثبات بها بعد ذلك كانه
 قال اذا علمت عدم جواز تقدم اخبر عليها وارادت
 ان تاتي بها فانيت بالاستبوعه لانها فله المتفلسف
 عنه

عنح
 و يدخل تحت هذا اي عدم جواز التقديم
 واجاز ذلك اي تقدم الخبر على ما التناضية التي
 هي شرطية في عمل الفعل الواقع بعدها واجازة
 لبعضهم اي اجاز تقدم الخبر على ما التناضية التي
 ليست شرطية في عمل الفعل الواقع بعدها فحيي
 يكون التسمية ليس تاما لان الامتناع فيما تقدم
 بالتفادق وهذا على اختلاف فيه ومنه قوله كلامه
 اي الم حيث خصص منه السبق بالتناضية لانه
 اذا كان الم ومنطقا لم يكن عمرا في هذا المثال
 والذي قلده اسبق اليه لانه لا فرق بين ان يكون
 الخبر شرطية في عمل الفعل الواقع بعده ام لا
 ومنه قوله كلامه ايضا جواز انما لانه قال سبق خبر
 ما فيقهر منه انه اذا لم يتقدم عليها بل تقدمت على نفس
 الفعل الواقع بعدها فانه يجوز ومنها اي
 هذه الضورة المتقدمة بغيرهم ومنه سبق تقدم
 مستترا سبق مضاف اليه وخبر بالتقوية مضاف
 لسبق ويسر بالنصب مفعول لسبق واصطفي فعل
 حاضر مبني للمجهول للمفعول ونائب الفاعل ضمير
 مستتر فيه يعود على منع والجملة في محل رفع خبر
 المبتدأ الذي هو ضمير ودون مستترا مرفوع بالواو لانه
 من الاسماء الستة وتتمام مضاف اليه وما الموصول